نظرة في نظام بيعة الخلفاء

النمو الاول

للاستاذ محمد فريد ابو حديد

— ١ —

جاء فى صحيح البخارى أن النبي عليه الصلاة والسلام عند ما جاءه الموت قال « ائتونى أكتب لكم كتابا لن تضلوا بعده أبداً »

فقال بعض من حضر « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد غلبه الوجع وعندكم القرآن . حسبنا كتاب الله » فاختلف أهل البيت واختصموا فمنهم من يقول « قربوا يكتب لكم كتابا لا تضلون بعده » ومنهم من يقول غير ذلك . فلما أكثروا اللغو والاختلاف قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « قوموا » ولم يكتب لهم شيئا .

ولعل الذى كان النبي عليه الصلاة والسلام يريده من ذلك أن يأمر بطريق الحكم بعده ، ولكنه لم يكن ليفعل شيئاً عبثاً فلم يمض فى ذلك وترك الأمر لاصحابه وأمته يختارون لانفسهم ، يجتهدون فى أمثل الطرق لحكومتهم .

ولم يكن من قبل ذلك نظام مقرر لاختيار الخلفاء فكان على المسلمين أن يبتكروا من الخطط أمثلها فى نظرهم بحسب ما تقتضيه الظروف والاحوال . وقد كان فى الاسلام دوائر متعددة عند موت النبي . فقد كان هناك الانصار أهل المدينة ، وبين ظهرانيهم المهاجرون من أهل مكة ، وكان هناك اعيان مكة من القرشيين المقيمين فى عاصمتهم القديمة . وخارج هاتين المدينتين كانت قبائل العرب ، بعضهم من قبائل اليمن و بعضهم من قبائل مضر ، وكان كل من هذه الدوائر يشعر بالغيرة والأنفة أن يكون تابعا للدائرة الأخرى ، إذ ان الاسلام وان هذب عصبية العرب وصرفها نحو الخير ، لم يقض عليها أو ينزعها من القلوب كلها . فرفع الانصار صوتهم أول شيء فقالوا إنهم أحق بالامر ، وتنادوا باسم زعيمهم سعد بن عبادة ، وهتف بعضهم هتافا كأنما يدعو الى تحكيم السيف فى الامر . ووقف المهاجرون الى جانب اخوانهم الانصار يجادلونهم بالحسنى ، ويذكرونهم بما وجب عليهم من الحق فى ذلك الوقت العصيب ، وما كان الانصار ليثبوا وراء داعى الشقاق من أجل الحكم ، وهم الذين قنعوا من قبل بأن يتركوا غنائم النصر الذى أحرزوه فى وقعة حنين للمؤلفة قلوبهم ورؤساء الاعراب الذين لم يكن لهم كبير أثر فى نصرة الاسلام ، وقنعوا بأن يعودوا الى بيوتهم ورسول الله فى رحالهم راضين باداء واجبهم ورضى ضمائرهم جزاء على أعمالهم . ما كان هؤلاء ليحرصوا على الحكم بل سمحت نفوسهم به ، ورضوا بان يكونوا الوزراء دون الامراء بعد ان لم يرض المهاجرون بان يجعلوا منهم أميراً مع أميرهم .

فى هذا الموقف تقررت أمور كثيرة ذات خطر عظيم في دستور دولة المسلمين . فتقرر أن يخرج الأنصار من الأمر فلا يكون الخليفه منهم بل يكون من اخوانهم المهاجرين من قريش . وتقرر كذلك أن تكون دولة الاسلام موحدة منذ أبي المهاجرون الا أن يكون على المسلمين أمير واحد من المهاجرين ، ولو قبل مبدأ أن يكون في المسلمين أميران أحدهما من أهل المدينة والآخر من المهاجرين من أهل مكة ، لانقسمت دولة الاسلام إلى قسمين من أول أمرها ولسار تاريخها سيرة أخرى غير التى سار فيها .

ولم يكن الأنصار وحدهم الذين رفعوا رؤوسهم يتساءلون عن الأمر لمن يكون ، بل ان قبائل العرب جميعها اشرأبت أعناقها تتطلع إلى الحوادث الجارية . فخرج بعضها عن الاسلام جملة ، وقال بعضها يجب أن يكون الاسلام ديناً لاحكماً فامتنعوا عن أداء الزكاة التى هى رمز الحكم وحق الدولة على رعيتها . غير أن ذلك الأمر لم يتعد الحد في خطورته فاستطاع المسلمون فى المدينة أن يبسطوا سلطانهم على القبائل مرة أخرى وأصبحت لهم بعد شهور قلائل دولة متحدة متماسكة .

على أن طريقة اختيار أبي بكر نفسه ، لم تكن طريقة اختيار بالمعني الصحيح . ولم يكن الحال عند ذلك يسمح للناس أن يطيلوا التفكير فى طريق الاختيار لعلمهم بما حولهم من المشكلات والأخطار . فبعد أن اتفق المهاجرون والأنصار على المبادىء العامة ورضى الأنصار بمكانة الوزراء دون مكانة الأمراء ، لم يبق موضع للتردد الكثير فى قبول مرشح المهاجرين ، ولو سمى رجل من أكابر الصحابة غير أبي بكر للقى قبولا عند ذلك ، ولكن المسلمين وفقوا أكبر توفيق فى اختيارهم . وكان اختيارهم نتيجة شعور عميق وصراحة عقلية نادرة ، فلم يجاملوا ولم يحابوا ، بل نطق عمر بما وافق هواهم ، فسمى لهم أبا بكر فرضوا به ولم يتطلبوا أن يتبع فى اختيار خليفتهم رسم خاص ولا خطة تضمن صدق الاختيار . وأكبر الظن أنه لم يخطر ببالهم أن هناك طريقاً آخر غير أن يسمى أحدهم رجلا يرضونه فيبايعونه فلم يطل الأمر بعد المنافشة الأولى بل ازدحم الناس على أبي بكر يبايعونه وهم قانعون لما كانوا يعرفونه

من وداعته وقوته وقدمه فى الاسلام . ولم يخل الأمر مع هذا من وجود بعض الساخطين على هذا الاختيار مثل سعد بن عبادة من أهل المدينة ومثل أبى سفيان من أهل مكة ، ولكن سيرة أبي بكر في مدة حكمه أرضت عنه من كان كارها لطريقة اختياره منتقداً لها لما رأى فيها من السرعة وعدم التمام .

وكان ابو بكر نفسه يشعر بأن طريقة اختياره لم تكن معصومة من النقد فقد روى عنه أنه لما مرض مرضه الاخير دخل عليه عبد الرحمن بن عوف وكان بينهما حديث طويل جاء فيه أن ابا بكر كان يشعر بالندم الشديد على أنه لم يكن قد سأل النبي عليه الصلاة والسلام عن هذا الامر لمن هو حتى لايختلف فيه الناس ، وعما اذا كان للانصار حق فيه أم هو وقف على قريش

ولم يرض ابو بكر ان يترك الناس للاختلاف مرة أخرى فقد كانوا فى المرة الاولى حديثي عهد بالرسول ، فكان أثر شخصه العظيم داعيا الى زوال كثير من الحرص وتملك الزهد في النفوس وخشى ابو بكر أن يكون للناس عند موته فرصة للخلاف مع وجود جنود المسلمين في وجهين عظيمين تلقاء مملكتى الفرس والروم ، فرأى أسلم طريق أن يعهد الى صاحبه المجرب ووزيره القوى المؤتمن عمر بن الخطاب .

غير أن طريقة استخلاف عمر كانت طريقة جديدة قابلها أهل المدينة بالرضى الصامت الذى لايخلو من النقد الصامت ، بل قد صعدت بعض أصوات النقد من بعض الزعماء ، فان طلحة مثلا قيل إنه لام أبا بكر على اختيار عمر إذ كان يرى فيه شدة وصلابة ، وقد روي ان عبد الرحمن بن عوف نفسه عندما دخل على ابى بكر فى مرض موته استشاره ابو بكر في تولية عمر فانكر عليه ذلك وقال إن فيه شدة وصلابة

وعلى كل حال قد مضى ابو بكر فى عهده الى عمر وسن بذلك سنة جديدة ، وهى أن الخليفة له أن يفرض على المسلمين أن يتبعوا رأيه بعد موته فى تولية من يختار لهم بغير أن يكون لهم الحق فى أن يحيدوا عنه ، أو يعدلوا من رأيه ، فكانت تلك سابقة للطريقة التى سيتبعها عمر فى رسم خطة اختيار الخليفة بعده

غير أن ابا بكر وان ابتدع سنة جديدة لم يخرج على السنة التي رسمت فى أول الامر فاختار الخليفة بعده من المهاجرين .

ولما قتل عمر بن الخطاب كانت الدولة في حال غير حالها الاول

فقد فتحت الفتوح واستقر العرب في البلاد المفتوحة وأنشأوا فيها أمصارا لهم وعظمت شوكتهم فلم يكن يخشى عند موته من خذلانهم اذا طالت مدة اختيار الخليفة بعض الطول . فلم يشأ عمر ان يترك الناس لطريقة اختيار أبى بكر خوفاً من كثرة التردد والاختلاف ، وما قد ينجم عنه فى بلاد مثل بلاد العرب يسهل أن يثور فيها تعصب القبائل والعشائر ولا سيما بعد أن صار فى المسلمين زعماء كثيرون معروفون امتازوا في حوادث الفتح بحسن الفعال واصالة الرأى ولو لم يكونوا من أصحاب السابقة فى الاسلام الذين جرى المسلمون على تقديمهم فى أول الأمر ، وكذلك لم يشأ عمر أن يوصى الى رجل واحد كما أوصى أبو بكر اليه،فانه رأى أن فى ذلك الشيء الكثير من عبء المسئولية والاستبداد بالرأى فى وقت ليس فيه ما كان عند وفاة أبي بكر من الخطر على الدولة وجنودها فى ميادين القتال . فابتكر عمر طريقته المعروفة وهى وسط بين فرض الرأى وبين ترك الاختيار ، ففرض رأيه في ترشيح جماعة من الزعماء أولى القدم والسابقة في الاسلام ، ولم يخرج عن السنة الاولى ، فاختارهم جميعاً من المهاجرين وترك لهم بعد ذلك أن يختاروا واحداً منهم يرضونه في مدة أيام ثلاثة ، وأمر زعيما اسمه مسلمة بن مخلد ألا يدعهم الا مدة تلك الأيام الثلاثة

وكان اجتماع هؤلاء المرشحين أهل الشورى وطريقهم فى الاختيار خطوة واسعة فى سبيل بناء دستور عربي متين لو بلغ مداه لكان من أتم نظم الحكومات

أخرج أحدهم نفسه من الأمر واجتهد اجتهادا لايصدر الا عن قلب عامر بحب المصلحة العامة ، وقضى الليالى الثلاث التى جعلت للاختيار وهو لاينام ولا يستريح بل يقضى الوقت كله فى سؤال الناس سراً وعلانية. فسأل الأنصار والمهاجرين وسأل زعماء المسلمين وسأل قواد الجنود الذين وجدهم فى المدينة عند ذلك وهم يمثلون الجنود العرب الذين بالأمصار ، فكان بذلك ساعياً الى الاستنارة برأى مختلف الدوائر ، واستشارة مختلف الطبقات ، والنظر الى الأمر من مختلف النواحى . فلم يكن بين هذا وبين الانتخاب العام الا خطوة واحدة ، وهى أن يحصر حق الانتخاب في جماعة تتوافر فيهم صفات معينة وأن تؤخذ آراؤهم بطريقة منظمة

وقد تبين لعبد الرحمن من وراء بحثه ان الناس لايقدمون احداً تقديمهم لزعيمين من الصحابة من اهل الشورى وهما على وعثمان ، فلما ان استقر رأيه على اختيار واحد منهما ثارت فى وجهه مسائل جديدة اولها المنافسة القديمة بين بيتى قريش : وهما بيت هاشم ، وبيت امية ، وثانيها ما كان فى بيت هاشم من الاعتقاد بأن لهم الحق فى الامر لقرابتهم من رسول الله عليه الصلاة والسلام

وخشى اذا هو اختار عليا ان يحمل ذلك على انه انما اختاره لقرابته من الرسول لا لفضله وصفاته السامية ، فكان فى امره فى حيرة شديدة ، وخرج منها على ان يطرح على المرشحين سؤالا يكون بمثابة استطلاع لبرنامج كل منهما اذا هو ولى الحكم . فجمع الناس فى المسجد وعرض سؤاله فقال : « هل انت مبايعى على كتاب الله وسنة نبيه وفعل ابى بكر وعمر ؟ » فرأى على ان معنى ذلك تقييده فوق كتاب الله وسنة الرسول بفعل خليفتى المسلمين قبله . ورأى أنه لا يحسن به أن يقيد نفسه بغير الكتاب والسنة تاركا لنفسه بعد ذلك الاجتهاد والنظر وان خالف رأى صاحبيه . وكانت اجابته على ذلك ان قال : « اللهم لا ولكن على جهدى من ذلك وطاقتى » واما عثمان فانه قال : « اللهم نعم » وكان عبد الرحمن ممن يرون اتباع السلف فيما ساروا عليه منذ كانوا فى ذلك مجتهدين ، ومنذ دلت الحوادث على حسن سياستهم فيه وسلامة عاقبة حكمهم . فرأى اختيار عثمان ورفع رأسه إلى سقف المسجد ويده في يد عثمان ثم قال : « اللهم اسمع واشهد . اللهم انى جعلت مافى رقبتي من ذاك فى رقبة عثمان » وازدحم الناس بعد ذلك على الخليفة عثمان يبايعونه .

فخرجت الأمة الاسلامية من ذلك الموقف بسابقة جديدة منظمة تنظيما كبيراً صالحة لأن تكون أساساً لنظام واف صالح لاختيار الخلفاء ، ففيه نواة الانتخاب العام ، وفيه نواة النظر والموازنة بين المرشحين ، وفيه نواة ادخال جميع العرب فى حق الاختيار ، سواء أكانوا من أهل المدينة أم من أهل جزيرة العرب أم من أمصار البلاد المفتوحة . وفيه فوق كل ذلك نواة لرسم خطة للحكم يسأل عنها الخليفة قبل توليته ، ويكون اختياره بعد الافصاح عنها والتصريح ، بها وبذلك يكون عليه الوفاء بما تعهد به من الشرط قبل استخلافه .

ولم يبطىء العرب فى تلقف هذه الحقوق ولم يتهاونوا فى المطالبة بها فى عهد عثمان ولم يترددوا في الثورة عندما رأوا أن خليفتهم لم يف بما تعهد به .

(يتبع)

التجديد فى الأدب

حول مقال الاستاذ أحمد أمين

للدكتور عبد الوهاب عزام

قرأت المقال الثاني الذى تكلم فيه الأستاذ عن « التجديد فى العبارة » فرضيت آراء وأنكرت أخرى .

وأول ما آخذ على المقال أنه لم يُحكم تحديده فالقارىء يحس أن كاتبه أراد أن يعالج التجديد فى المعني والعبارة معا .

يقول الاستاذ فى مستهل مقاله : « واليوم أعرض لضرب آخر من ضروب التجديد وهو التجديد في العبارة . وأعنى بالعبارة الجملة التى يؤدى بها المعنى على اختلاف ألوانها من حقيقة ومجاز وتشبيه واستعارة وكناية . » ولست أدرى كيف يكون التجديد فى التعبير الحقيقي ؟ الحقيقة لفظ مستعمل فيما وضع له . فاذا اتفق معنى لشاعر فى الجاهلية فأداه بالفاظ حقيقية ثم وقع المعنى بعينه لشاعر معاصر فأراد الابانة عنه بلفظ حقيقى لم يمكن التجديد فى الأداء الا بالاسهاب أو الايجاز وليس هذا ما يريده الأستاذ ، أو بايثار لفظ حقيقى على آخر مثله وهذا يرجع الى بحث الألفاظ الذى فرغنا منه فى مناقشة المقال الأول ، اذا أراد شاعر معاصر أن يبين بالفاظ لا تجوّز فيه عن قول القتال الكلابي :

ولما رأيت أننى قد قتلته ندمت عليه أى ساعة مندم

لم يستطع فى هذا تغييراً يلائم العصر الحاضر ، ولم يُواته إلا أن يضع أبصرت مكان رأيت أو أسفت موضع ندمت أو يقدم ويؤخر فى الكلمات . وليس هذا هو التجديد فى العبارة الذى عناه الاستاذ . أي تجديد فى العبارة يستطيعه قائل يريد أن يترجم عن هذا المعنى :

يقيم الرجال الأغنياء بأرضهم وترمى النوى بالمقترين المراميا

انما يمكن التغيير فى المجازات والكنايات والتشبيه والتمثيل مما يمكن فيه تأدية المعنى الواحد بطرق مختلفة ، وتصوير الحقيقة الواحدة بصور شتى وألوان عدة تتجلى فيها أثر الخيال والمعايش المختلفة ، والأزمان والبلدان المتباينة . وهو موضوع لا يغنى فيه الاجمال ولا غنى به عن التفصيل :

١ — بعض المجازات والكنايات جرت مجرى الحقائق حتى